الهوية القانونية وحقوق السكن والأرض والملكية للاجئين السوريين من منظور الحلول المستدامة

التحديات والفرص

كانون الأول2021

الصورة: المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين |محمد حوّاري

الصور:

التصميم والتنسيق:

إن المجلس النرويجي للاجئين (www.nrc.no) هو **منظمة مستقلة دولية إنسانية غير** حكومية تقدم المساعدة والحماية وتساهم في إيجاد حلول مستدامة للاجئين والنازحين داخليًا في جميع أنحاء العالم.

إن هذه الوثيقة هي الملخص التنفيذي لتقرير "الهوية القانونية وحقوق السكن والأرض و الملكية للاجئين السوريين من منظور الحلول المستدامة- التحديات والفرص".

وقد تم تمويل هذا التقرير من قبل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR). وإن الآراء الموضحة والمعلومات الواردة في هذا التقرير ليست بالضرورة أن تكون آراء أو معلومات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وليس بالضرورة أن تكون مؤيدة لها.

NRC NORWEGIAN REFUGEE COUNCIL

UNHCR The UN Refugee Agency

الملخص التنفيذي

إن الوصول إلى الهوية القانونية والتوثيق المدني - مثل توثيق الولادة, الزواج ,الوفاة - هو حق أساسي من حقوق الإنسان ومطلب أساسي للوصول والتمتع بعدد من الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية الأخرى، بما في ذلك الصحة والتعليم. وعلاوة على ذلك، يعد امتلاك الوثائق أمرًا بالغ الأهمية لتقليل مخاطر الحماية، وضمان الوصول إلى فرص إدرار الدخل وتأمين أصول السكن والأرض والملكية (HLP). وفي سياق النزوح، تعتبر الحقوق في الهوية القانونية والسكن والأرض والملكية ضرورية لتحقيق حلول مستدامة وتوفير أساس يمكن للسوريين من خلاله إعادة بناء حياتهم بشكل مستدام.

ويستكشف هذا التقرير التحديات الرئيسية التي يواجهها اللاجئون السوريون في الأردن ولبنان وإقليم كردستان العراق للوصول إلى التوثيق المدني وحقوق السكن والأرض والملكية من منظور الحلول المستدامة بما في ذلك في سياق العودة إلى سوريا. وعلى وجه التحديد، فإن هذا التقرير يركز على القضايا المتعلقة بتسجيل الوفيات، والتسجيل المدني للعائلات التي فقدت أقاربها، والعلاقة بين الافتقار للوثائق المدنية والتمتع بحقوق السكن والأرض والملكية ، وهي قضايا مهمة بشكل خاص أثناء الأزمة والنزوح. واستنادًا إلى التحليل القانوني المتعمق والبحث الكمي والنوعي، بما في ذلك أكثر من 30 مجموعة مناقشة مركزة ومقابلات مع حوالي 170 من أصحاب المصلحة الرئيسيين[1]، يقدم التقرير نظرة عامة على الواقع الفعلي ويسلط الضوء على كيفية معالجة الفجوات في هذه المجالات. وفيما يتعلق بسوريا، تأخذ الدراسة بعين الاعتبار الحقوق والإطار القانوني كما أصدرته الحكومة السورية. وعلى الرغم من عدم تركيز التقرير على اللاجئين الفلسطينيين، إلا أنه من المرجح أن يواجه اللاجئون الفلسطينيون من سوريا العديد من التحديات نفسها المتعلقة بالتوثيق المدني وحقوق السكن والأرض والملكية حالهم حال المواطنين السوريين.

في سوريا والعراق[2] والأردن ولبنان، تحكم قوانين الأحوال المدنية و/أو الشخصية[3] الأمور المتعلقة بالهوية القانونية والتوثيق المدني. ومنذ بداية الأزمة اعتمدت سوريا والدول المضيفة قوانين وسياسات لتسهيل الوصول إلى التسجيل المدني للنازحين السوريين. وفي حين أن هذه الجهود قد أدت إلى تحسين الوضع بشكل كبير بالنسبة للبعض، لا يزال اللاجئون السوريون يواجهون عددًا من التحديات التي تعيق وصولهم إلى التوثيق المدني. ولا يستطيع العديد من اللاجئين الحصول على الوثائق أو استبدالها أو تحديثها، ونتيجة لذلك، فإنهم يظلون غير موثقين أو يفتقرون للتوثيق الكامل. إن الإفتقار للوثائق المدنية له تداعيات خطيرة على حماية اللاجئين السوريين، بما في ذلك القيود المفروضة على حرية التنقل، وزيادة خطر انعدام الجنسية وعدم القدرة على التمتع بحقوق السكن والأرض والملكية وغيرها[4].

وقد حدثت انتهاكات لحقوق السكن والأرض والملكية طوال فترة الأزمة بما في ذلك، من بين أمور أخرى، الاستيلاء على الممتلكات ومصادرتها، والإخلاء القسري، والنهب، ومنع المدنيين من العودة إلى ممتلكاتهم[5]. ويعد الافتقار إلى السكن اللائق والمخاوف فيما يتعلق بممتلكاتهم ومساكنهم من بين العوامل الرئيسية التي تؤثر على نوايا اللاجئين في العودة[6]. ويتفاقم هذا بسبب ارتفاع مستويات الدمار[7]. وتتأثر النساء بشكل خاص ويواجهن تحديات إضافية عند المطالبة بحقوقهن في الممتلكات والميراث[8]، مثل القيود الإدارية والعملية وكذلك الأعراف والممارسات العرفية والتهديدات بالعنف والاستغلال والنبذ من قبل أسرهن ومجتمعاتهن[9]. وعلى المدى الطويل، إذا لم تتم معالجة هذه القضايا، فسيكون من الصعب على اللاجئين الوصول إلى حلول مستدامة وستؤثر سلبًا على جهود التعافي المستقبلي.

إن هناك فرص ملموسة لأصحاب المصلحة لاتخاذ خطوات من شأنها زيادة وصول اللاجئين السوريين إلى الهوية القانونية والتوثيق المدني وضمان حماية حقوق السكن والأرض والملكية الخاصة بهم بشكل أفضل. ويعد الدعم المستمر والواسع الذي يستجيب للتحديات الرئيسية التي يواجهها اللاجئون السوريون ضروريًا لتحسين بيئة الحماية والوصول إلى حلول مستدامة.

1 يقدم الملحق 2 لمحة عامة على طرق جمع البيانات التي تم استخدامها في البحث النوعي والكمي.
2 وتجدر الإشارة إلى أن إقليم كردستان العراق معترف به كمنطقة حكم ذاتي بموجب الدستور العراقي. وبموجب الدستور، تتمتع حكومة إقليم كردستان (KRG) بسلطات تشريعية وقضائية كبيرة خارج النظام التشريعي والقضائي الفيدرالي، مما يعني أنه غالبًا ما يتم تطبيق قوانين منفصلة في كلا الجزأين من العراق.
3 انظر الملحق 1 للحصول على قائمة القوانين الوطنية الرئيسية ذات الصلة بالهوية القانونية والتوثيق المدني.
4 مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، 2021، نظرة عامة على الاحتياجات الإنسانية في سوريا (HNO)، الصفحة 57؛ والبنك الدولي، 2019، تنقل النازحين السوريين: تحليل اقتصادي واجتماعي، الصفحة 12؛ والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 2018، الرغبة في العودة إلى الوطن، بأمان وكرامة - نوايا وتصورات اللاجئين السوريين في لبنان حول مستقبلهم، الصفحة 17؛ والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، مارس 2021، المسح الإقليمي السادس حول تصورات اللاجئين السوريين ونواياهم عند العودة إلى سوريا، https://reporting.unhcr.org/sites/default/files/MENA%20regional%20survey.pdf
5 البنك الدولي، 2019، تنقل النازحين السوريين: تحليل اقتصادي واجتماعي. المقابلات مع مقدمي المعلومات (KIIs) للبحث الإقليمي المشترك بين المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمجلس النرويجي للاجئين، 2020.
6 المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، مارس 2021، المسح الإقليمي السادس حول تصورات اللاجئين السوريين ونواياهم عند العودة إلى سوريا، الصفحة 17.
7 البنك الدولي، 2019، تنقل النازحين السوريين: تحليل اقتصادي واجتماعي، الصفحة 12.
8 من غير المرجح أن تتضمن وثائق السكن والأرض و الملكية أسماء النساء. المجلس النرويجي للاجئين والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 2020، المطالبة بالمنازل - حقوق السكن و الأرض و الملكية للاجئين السوريين من محافظة درعا الذين يعيشون في الأردن.
9 البنك الدولي، 2019، تنقل النازحين السوريين: تحليل اقتصادي واجتماعي.